03
المحلية الصباح
العدد 3316 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 6 رجب 1440 - الموافق 13 مارس 2019
Wednesday 13 March 2019 - No.3316 - 11 th Year

الكويت تعرب عن قلقها ازاء استمرار الاعتداء على المدنيين في سوريا

جنيف - «كونا»: اعربت الكويت أمس عن قلقها ازاء استمرار الاعتداءات على المدنيين الابرياء في سوريا وشن اعتداءات عشوائية متعمدة على الاهداف المدنية.

جاء ذلك في كلمة الكويت في اطار الحوار التفاعلي مع «اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا» ضمن جدول اعمال الدورة الـ40 لمجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان المنعقدة بين الـ25 من فبراير وحتى الـ22 من مارس الجاري والتي القاها مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في جنيف السفير جمال الغنيم.

وانتقد السفير الغنيم بشدة «استخدام الاسلحة المحظورة وارتكاب كم كبير من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في سوريا والتي تعد انتهاكات صريحة للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان».

اللجنة ناقشت ملاحظاتها على الحسابات الختامية بحضور سمو الشيخ جابر المبارك و7 وزراء

«الميزانيات» تدرس التعامل مع المخالفات .. الحكومة تتجه لتشكيل لجنة لمعالجة الملاحظات

عبدالصمد مرحبا بسمو الرئيس

سمو رئيس مجلس الوزراء خلال حضور الاجتماع

- لا قدرة على تشغيل مستشفى جابر بشكل كامل بسبب نقص الكوادر والحل بإسناد الإدارة إلى شركات متخصصة
- اللجنة لاحظت تدني أداء الأجهزة المالية في بعض الجهات الحكومية تحت مبرر التفاوت في الرواتب
- سرعة إنجاز قانون البديل الاستراتيجي للقضاء على التمايز الوظيفي ووضرورة تعديل هيكل مؤسسات الدولة
- لم يرد إلى اللجنة الآلية التي سيتم انتهاجها لمعالجة حساب العهد لإرجاع رصيد هذا الحساب إلى مستوياته الطبيعية
- 1.3 مليار دينار ديون مستحقة للحكومة في الحساب الختامي الأخير ونسبة التحصيل 5.5 % فقط
- 19.7 مليار دينار أرباحاً محتجزة لم توردها الجهات الحكومية إلى الاحتياطي العام بحجة تنفيذ مشروعاتها
- كثرة المناقلات بين بنود الميزانية أفقدتها أهميتها كأداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء

جانب من اجتماع اللجنة

■ مخرجات التعليم لا تلبي احتياجات سوق العمل والجهات التعليمية مطالبة بتوفير احتياجات التنمية منها

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية خلال اجتماعها امس ملاحظاتها على الحسابات الختامية للجهات الحكومية، بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك و7 وزراء.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة عقدت ٣٤ اجتماعا لدراسة الحسابات الختامية، وارتأت ان هناك الكثير من الملاحظات المهمة التي يجب ان يطلع سمو رئيس مجلس الوزراء عليها، معتبرا ان اجتماع اليوم كان جيدا ومثمرا.

وبين انه تم استعراض اغلب الملاحظات التي توصلت لها اللجنة ومناقشتها بشكل مقتضب وموجز نظرا لما تحتويه من تفاصيل وبيانات كثيرة، مؤكدا ان سمو رئيس مجلس الوزراء قال انه استفاد من هذا الاجتماع والملاحظات التي طرحت خلاله.

واوضح انه تم طرح آليات عدة للتعامل مع هذه الملاحظات كان تشكل لجنة وزارية مصغرة لدراسة هذه الملاحظات مع لجنة الميزانيات او ان الحكومة تشكل لجنة وزارية خاصة بها وترسل نتائج دراستها لهذه الملاحظات الى لجنة الميزانيات.

وذكر ان من الأفكار التي طرحت ايضا ان يتم تضمين الحلول والمعالجات التي تعامل بها هذه الملاحظات مع البيان المالي الختامي قبل مناقشة الميزانية العامة للدولة، معتبرا ان ذلك إجراء منطقي وعملي.

وأكد عبد الصمد انه لا يمكن حل هذه القضايا والملاحظات والمخالفات التجاوزات بين عشية وضحاها، لافتا إلى ان اللجنة منحت الحكومة مهلة لدراسة هذه الملاحظات والمخالفات للتأكد فقط من ان الحكومة تعمل في الاتجاه الصحيح.

واضاف ان اعضاء اللجنة زادوا هذا الاجتماع تفعيلا بآرائهم واكدوا عدم اقتناص الأخطاء الحكومة او التقليل من بعض الجهود الحكومية، مشيرا إلى ان اللجنة تشد على يد الوزير المجد والساعي لتقليل هذا المخالفات بالشكل الصحيح.

ورأى ان الحكومة قامت بمبادرة جيدة وخطوة متقدمة في هذا العام باجتماعها مع رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي والجهاز الفني للديوان، بالإضافة الى بعض المعالجات الجيدة التي تمت لحساب العهد.

وبين ان هناك في المقابل بعض الملاحظات المتكررة والمستمرة وحتى الآن لم تعالج المعالجة الكافية والصحيحة.

ولفت الى ان هذا هو الاجتماع الثالث الذي يتم في اللجنة بحضور رئيس الوزراء والوزراء المختصين، مشيرا إلى ان الاجتماعات داخل اللجنة تكون مهنية وعملية وفنية بحتة يسعى خلالها الجميع إلى التوصل لنتائج طيبة.

وأوضح ان اللجنة ستدرس المقترحات المطروحة للتعامل مع الملاحظات والمخالفات التي نوقشت مع الحكومة وكذلك المهلة التي تمنح للحكومة في هذا الجانب.

وذكر ان الحكومة ترغب في تشكيل لجنة حكومية مصغرة من الوزراء والفرق الفنية التابعة لهم لمعالجة الملاحظات والمخالفات، أو إرفاق الملاحظات مع البيان المالي المرفق مع الميزانية العامة للدولة.

وختم قائلا: "إن ما طرحته الحكومة بشأن معالجة هذه الأمور جيد ولكن شريطة ان نرى تطبيقا عمليا لما تم طرحه وليس شيئا نظريا فقط.

من جانبه طالب مقرر اللجنة النائب رياض العدساني الحكومة بالالتزام بتقارير الحساب الختامي وأخذ جميع التوصيات الرقابية بعين الاعتبار لتحقيق المصلحة العامة ومعالجة أوجه الخلل.

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي إن تعاون الحكومة مع الملاحظات الرقابية لمجلس الأمة أدى إلى تخفيض المخالفات بنسب متفاوتة.

وأوضح أن المخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة انخفضت إلى ٩٠٠ مخالفة، وكذلك المراقبين الماليين من ٣٠ الفا إلى ٢٤ الف مخالفة مالية مقارنة مع العام الماضي.

وشدد العدساني على ان هذا الانخفاض لا يعفي الحكومة من مسؤولية العمل على معالجة جميع الملاحظات، وبخاصة النقاط الرئيسة التي تتعلق بسوق العمل والتوظيف والحد من طوابير الانتظار وفك التشابك بين الجهات الحكومية وأملاك الدولة وتعزيز الإيرادات النفطية والاستثمارية.

وطالب العدساني بتعاون الحكومة مع الجهات الرقابية والحد من المخالفات التي مازالت تعتبر جسيمة والالتزام بتسوية حساب العهد الذي وصل إلى 6 مليارات دينار، وموضوع الأرباح المحتجزة التي وصلت الى ٢٠ مليار دينار وتوريدها إلى خزينة الدولة.

وكشف عن انه تطرق خلال الاجتماع إلى موضوعات تتعلق بالمناقصات والتوظيف والعلاج بالخارج، ومطالبته بوقف التعيين بالواسطة وتحقيق العدل وحل القضية الإسكانية التي تعتبر على راس الاولويات وتخفيف طوابير الانتظار والاهتمام الأمثل بالبنية التحتية وقضية الشوارع وسوء الخدمات بشكل عام.

وحضر اللقاء إضافة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء وأعضاء لجنة الميزانيات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح، ووزير المالية د. نايف الحجرف ووزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري ووزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي، ووزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. فهد العفاسي، ووزير النفط وزير الكهرباء والماء د. خالد الفاضل.

كما حضر الاجتماع ممثلون عن ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة النفط ووزارة الكهرباء والماء.

وفيما يلي أبرز الملاحظات التي أعدها المكتب الفني للجنة الميزانيات وتم طرحها في الاجتماع بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء:

1 - احتياجات سوق العمل وربطها بمخرجات التعليم

رغم ضخامة ميزانيات الجهات التعليمية والتي وصلت تقديراتها إلى 3.6 مليارات دينار في ميزانية السنة المالية الجديدة وانها مطالبة وفقا لقوانين إنشائها بتوفير القوى العاملة الوطنية بما يكفل تلبية احتياجات التنمية إلا ان مخرجات التعليم لا تلبي احتياجات سوق العمل بالشكل المطلوب، وهو ما لاحظته اللجنة في اجتماعاتها من خلال لجوء الجهات الحكومية للتعاقد مع الشركات لتوفير عمالة غير كويتية في تخصصات كان بعضها تخصصات فنية يمبرر ندرتها وعدم توافرها في العنصر الوطني، وهو ما يخل بسياسة الإحلال، علما بان ديوان المحاسبة أورد هذا الموضوع في تقريره من ضمن الموضوعات متوسطة المخاطر.

كما يلاحظ الخلل في التخطيط السليم لمخرجات التعليم عند وجود مشاريع حكومية تم تسلمها مثل مستشفى جابر الذي لا تستطيع الحكومة تشغيله بشكل كامل بسبب النقص في الكوادر البشرية ما أدى إلى ظهور فكرة إسناد الإدارة إلى شركات متخصصة في هذا المجال مثلما حصل في مبنى الـT4 التابع للإدارة العامة للطيران المدني عندما اسند إلى شركة متخصصة لإدارته.

2 - البديل الاستراتيجي

لاحظت اللجنة تدني اداء الأجهزة المالية في بعض الجهات الحكومية، كما أن بعض الجهات تعاني من ارتفاع نسب التسرب الوظيفي وكان السبب الرئيس الذي تبرر به الجهات الحكومية التسرب الوظيفي وتدني اداء اجهزتها المالية إلى التفاوت في الرواتب بين الجهات الحكومية لذات المهنة ما يصعب معها جلب الكوادر البشرية ذات الكفاءة وانعكاسها على سياسة الإحلال

■ الجهات الحكومية تتعاقد مع شركات لتوفير عمالة غير كويتية في تخصصات فنية وهو ما يخل بسياسة الإحلال

دينار، علما بان تنفيذ ميزانية السنة المالية الحالية تشير إلى ارتفاعه إلى ما يقارب 8.6 مليارات دينار حتى نهاية شهر يناير 2019 استنادا إلى تقارير المتابعة الشهرية للإدارة المالية للدولة ما يقتضي ضرورة تسوية حسابات العهد أولا بأول في السنة المالية نفسها، وألا يتجاوز الصرف الاعتمادات المالية المنصوص عليها في قانون الميزانية الحالي وذلك للحد من تضخمها.

كما لاحظت اللجنة توجه مجلس الوزراء بعدم الصرف على حساب العهد في السنة المالية الحالية وارسال اعتمادات إضافية للميزانيات التي تواجه عجزا في اعتماداتها.

5 - الديون المستحقة للحكومة

أما فيما يخص الديون المستحقة للحكومة فقد بلغ رصيدها نحو 1.3 مليار دينار في الحساب الختامي الأخير، علما بأن لديوان المحاسبة تقريرا حديثا صادرا في سنة 2019 وتوصي اللجنة بأن يكون محل اهتمام في الأخذ بنتائجه، حيث يشير التقرير إلى أن تحصيل 5.5 % فقط على الديون المقيدة في السنوات المالية الخمس الأخيرة والتي تقارب الـ603 ملايين دينار وهي نسبة تحصيل متدنية رغم حداثة عمر تسجيل تلك المديونيات والتي يسهل إجراءات تحصيلها مقارنة بمديونيات عن سنوات سابقة والتي تفيد الجهات الحكومية بصعوبة تحصيلها لعدد من المبررات منها صعوبة الاستدلال على اصحابها أو وفاتهم أو مغادرتهم البلاد وغيرها من الأمور.

6 - الأرباح المحتجزة

رغم توجه الدولة خلال السنوات السابقة للاقتراض الداخلي والخارجي لسد العجز في ميزانية الدولة إلا انه ما زالت بعض الجهات الحكومية المستقلة تقوم باحتجاز ارباحها وعدم توريدها للاحتياطي العام بحجة تنفيذ مشاريعها والتي بلغت في السنة المالية 2017/2018 ما يقارب 19.7 مليار دينار، إلا ان اللجنة لاحظت عدم تنفيذ مشاريعها بوتيرة تستلزم احتجاز الأرباح وانما تستغل تلك المبالغ في أدوات استثمارية ليست من ضمن اختصاص تلك الجهة الحكومية كالاستثمار في الأسهم أو عقارات أو وضعها في ودائع لدى البنوك.

7 - لاحظت اللجنة أن الميزانية فقدت اهميتها كأداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء بسبب كثرة المناقلات المالية بين بنودها سواء منها أو إليها والتي شملت وفق ما أمكن للجنة حصره لدى مناقشتها الحسابات الختامية اخيرا 870 بندا بنسبة 54% من إجمالي بنود ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية بلغت قيمتها نحو 430 مليون دينار، الأمر الذي يشير إلى عدم إجراء دراسات فنية ومالية ملائمة وكافية قبل تقدير هذه المصروفات للبنود.

عيسى الكندري مرحبا بسمو الشيخ جابر المبارك

وزيرا الأوقاف والتربية في طريقهما لحضور اجتماع اللجنة

جانب آخر من الاجتماع